بالاموال المطلوبة ، لتمويل نشاطاتها ، اي ان تقوم الشركات والمؤسسات المختلفة بتجنيد الاموال المطلوبة لها بواسطة بيع الاسهم في البورصة ، بدلا من التوجه الى وزارة المالية ، او وزارة التجارة والصناعة ، او بنك التطوير الصناعي · وعلى هذا الاساس، كان للبنوك في اسرائيل خلال السنة الماضية ، الدور الاساسي في بورصة تل ابيب ، بأعتبارها وكيلة اصدار الاسهم للشركات المعنية ، ومستشارة لزبائنها في عمليات الاستثمار · وتشير المعلومات الى ان نسبة العمولة التي تتقاضاها البنوك الكبيرة ، في عمليات اصدار الاسهم ، تبلغ نحو ٥٪ من ثمن السهم ، وهذه معاملات يقدر حجمها بملايين الليرات · فمثلا ، بلغ مجموع « تكاليف الاصدار » التي دفعتها شركة الكيماويات في حيفا ، في تموز الماضي ، مقابل اسهمها في البورصة ، نحو ٧ ملايين ليرة ، تقاضت البنوك الكبيرة منها نحو ٥ ملايين ، والباقي دفع للمحاسبين والمحامين· « ان نسبة التكاليف الكبيرة هذه ليست خاصة بشركة الكيماويات المذكورة ، ففي جميع عمليات الاصدار التي تمت خلال هذه الفترة في البورصة ، والتي نجحت بواسطتها الشركات الكبيرة المختلفة في تجنيد مليارات الليرات شهريا ، بواسطة بيع الاسهم والسندات ، بلغت نسبة التكاليف ٧٪ للشركات الجديدة التي تتوجه الى السوق المالي لاول مرة ، ونسبة اقل بالنسبة لعمليات الاصدار الكبيرة في البنوك » (٥٦) · وتتوقع مختلف الاوساط ، ان يستمر هذا الدور النشيط الذي تلعبه البنوك في السوق المالي ، طالما لم تدخل هذه السوق اوساط مالية قوية ، تستطيع ان تأخذ مكانها ·

بالاضافة الى البنوك ، هناك مجموعة مفضلة من المستثمرين ، وهم عبارة عن هيئات مقربة من البنوك ، وشركات التأمين ، او من العاملين معها ، لعبت دورا نشيطا في التجارة بالاسهم والسندات في السنة الماضية · فبعد ان تحصل على هذه الاسهم بشروط مفضلة ، تقوم بطرحها مجددا للبيع في السوق ، بعد ان ترفع اسعارها بنسب كبيرة ، وبهذه العملية تجني ارباحا طائلة · وقد قرر مجلس مدراء البورصة ، خلال الفترة الاخيرة ، منع هؤلاء المستثمرين من بيع الاسهم والسندات التي بحوزتهم ، الا بعد مرور نصف سنة على اصدارها (٥٧) ·

وهناك ، ايضا ، مجموعة « ناجحة » من المحاسبين والمحامين ، الذين استطاعوا خلال السنة الماضية ، جني ارباح طائلة ، من وراء تجارة الاسهم والسندات · فمثلا تبلغ الاجور التي يتقاضاها كل من هؤلاء المحامين ، مقابل كل عملية شراء وبيع ، ما بين ٢٠٠ ـ ٣٠٠ الف ليرة ، ويتقاضى المحاسب مبلغا مماثلا ، وربما يزيد عنه »(٥٨)·

ويستنتج من ذلك ، ان السوق المالي الاسرائيلي ، اضافة الى كونه مستودعا لرأس المال لشركات الصناعة ، والتأمين ، والبناء ، والاستثمار ، وغيرها ، فانها تشكل مصدر ارباح طائلة لكثير من البنوك والسماسرة · « ففي سنين سابقة ، كانت الشركات الاسرائيلية تجند فقط بضعة ملايين من الليرات سنويا بواسطة بيع الاسهم · اما في السنة الماضية فقد تم تجنيد ٤ر٥ مليار ليرة · وفي الاشهر الاخيرة فقد تم تجنيد مليار ليرة شهريا ، مما يشير الى النشاط الواسع داخل هذا السوق » (٥٩) ·

ويتوقع ان تحافظ البورصة على نشاطها الحالي خلال السنة المقبلة ايضا ، نظرا لرغبة الحكومة في تنفيذ وعودها السابقة ، بشأن بيع الشركات الحكومية ، رغم انه لم تطرح اسهم اية شركة للبيع حتى الآن · وقد اعلن نائب وزير المالية بلومين ، انه سيطرح خلال الفترة القريبة المقبلة ، اسهم ثلاثة بنوك حكومية للبيع ، وهي : بنك لفاحوت وبنك الحرف ، وبنك الملاحة (٦٠) ، لكن ، لم يتخذ حتى الآن اي قرار في هذا الصدد ·